

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

مقياس المشروع المهني والشخصي

• ملممول :

التنظيم القانوني لمهنة الموثق

الأستاذ :

زهير خميسي

من اعداد:

السنة الجامعية | 2020/2021

تلخيص بحث: النظام القانوني لمهنة الموثق

1- مفهوم مهنة الموثق:

هو علم يبحث في طريقة كتابة الشروط والعقود والتصرفات والمحاضر والتسجيلات بكيفيات خاصة تخضع للقواعد الفقهية والمنطقية واللغوية حتى يقع أحكام وربط العقد أو التصرف أو المحضر أو غير ذلك، كي يصبح الاحتجاج بالوثيقة وحتى لا يجد الناقد لإبطال العقد أو التصرف أو نحوهما وحتى لا يقع نسيان التصرف إذا لم يكتب في وثيقة.

2- أهمية التوثيق:

- تتم أهمية في:
- اثبات التصرفات القانونية.
 - في تطوير الاقتصاد.
 - في تحصيل الضرائب وتمويل الخزينة.
 - في اثناء النصوص التشريعية.
 - في نشر الثقافة القانونية.
 - في الاثبات.

3- تعريف الموثق وشروط الالتحاق بالمهنة:

❖ تعريف الموثق:

نصت عليه المادة 03 من قانون 02-06 على أنه (الموثق ضابط عمومي مفوض من قبل السلطات العمومية يتولى تحرير العقود التي يشترط فيها القانون الصيغة الرسمية وكذا العقود التي يرغب الأشخاص اعطاءها هذه الصيغة).

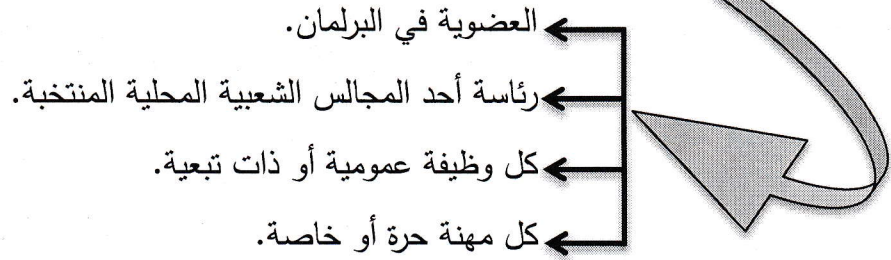
❖ شروط الالتحاق بالمهنة:

- | | |
|---|---|
| شروط خاصة (م ت 08-242) (مادة 03) | شروط عامة (م 02-06) (مادة 06). |
| - أن لا يكون قد حكم عليه من أجل جنائية أو جنحة باستثناء الجرائم غير العمدية. | - التمتع بالجنسية الجزائرية. |
| - أن لا يكون قد حكم عليه كمسير لشركة من أجل جنحة الافلاس ولم يرد اعتباره. | - حيازة شهادة الليسانس في الحقوق أو ما يعادلها. |
| - أن لا يكون ضابطا عموميا وقع عزله أو محاميا شطب اسمه أو عون دولة عزل المتقضى اجراء تأديبي نهائي. | - بلوغ سن 25 سنة على الأقل. |
| | - التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. |
| | - التمتع بشروط الكفاءة البدنية الضرورية لممارسة المهنة. |

❖ بالإضافة إلى المادة 03 من قرار المؤرخ في 2018/03/22 المتضمن فتح المسابقة الوطنية للالتحاق بمهنة الموثق والتي حددت الملف الواجب ايداعه بالمسابقة.

❖ كاستثناء أكدت عليه المادة (06) من ق 242-08 على أنه: (يعفى من المسابقة والتكوين القضاة الذين لهم رتبة مُستشار بالمحكمة العليا أو مجلس الدولة).

4- حالات التنافي: م (23) من ق 02-06



5- حالات المنع: م: 19 ← 22 من ق 02-06.

- ← عدم تلقي العقد يكون فيه طرفا معيناً أو ممثلاً أو مرخصاً له بأي صفة كانت يتضمن تدابير لفائدته أن يكون فيه وكيلاً أو متصرفاً.
- ← أن يكون أحد أطراف العقد أقاربه أو أصاقره حتى الدرجة 4.
- ← قرابة الحواشي، ابن العم وعمه وابن أخته.
- ← م: 20: لا يكون أقاربه أو أصاقره المحددين في المادة 19 شاهدين على العقود.
- ← م: 21: لا يمكنه أن يحرر عقداً يكون المجلس ش.ب طرفاً في العقد وهو عضو في هذا المجلس.
- ← م: 22: عدم القيام بنشاطات تجارية أخرى، عدم رئاسة شركة.

الواجبات والحقوق:

* تعريف الواجبات:

وهي تلك الالتزامات التي تتصل اتصالا مباشرا بمهنته، أي الالتزامات التي يشكل الإخلال بها جرائم تستوجب قيام المسؤولية التأديبية المدنية والجزائية.

* الواجبات:

- ← واجبات تتعلق بالمهنة في حد ذاتها.
- ← واجبات تتعلق بالعملاء (الزبائن).
- ← واجبات خاصة بالخزينة العمومية.

(1) واجبات تتعلق بالمهنة في حد ذاتها:

❖ واجب اتخاذ مقر بمكتبه معروفا، وأن يكون حسن في

سلوكه المهني والشخصي، المادة: 09 من القانون 06-04.

❖ واجب الحفاظ على تقاليد المهنة وآدابها، م: 13 من القانون 06/02..

❖ واجب دفع الاشتراكات المالية السنوية.

❖ واجب مسك السجلات الرسمية والأحكام م: 37 من القانون 06-02.

❖ واجب إضفاء الرسمية للعقود.

❖ واجب حفظ العقود وتسليم نسخا عنه.

المواد: 10 ، 11 من القانون 06-02.

المادة: 01 وما يليها من المرسوم: 08-245 المؤرخ في: 03/08/2008 المحدد لشروط

وكيفيات تسيير الأرشيف التوثيقي وحفظه.

❖ واجب اكتتاب التأمين - المادة: 43 من القانون 06-02.

(2) واجبات الموثق اتجاه أطراف العقد (العملاء):

- واجب النضج والارشاد.

المواد 09، 12، 13، من القانون 02/06.

- واجب الحياد المواد: 19، 20، 21، من القانون 02-06.

- واجب حفظ السر المهني.

- واجب تسليم وصل الأتعاب: المادة: 41 من القانون 02-06.

(3) واجب الموثق اتجاه الخزينة العمومية:

- واجب تحصيل المقتضيات الجبائية المتعلقة برسم التسجيل.

- واجب تحصيل المقتضيات الجبائية المتعلقة برسم الإشهار العقاري.

الحقوق:

لم ينص عليها القانون المنظم لمهنة الموثق ولكن يمكن استنتاجها والمتمثلة فيما يلي:

(1) الحق في الحماية القانونية (أثناء التفتيش مثلا بناء على أمر قضائي مكتوب).

(2) حق الموثق في تقاضي أتعاب - حسب المرسوم ت: 243/08.

(3) حق المشاركة في الدورات التكوينية - المادة: 18 من القانون 02-06.

(6) الحق في الترشح ليكون عضوا في الغرفة الجهرية.

6. المسؤولية القانونية للموثق:
1) المسؤولية التأديبية للموثق: نصت المادة 53 من القانون المنظم لمهنة الموثق على أن:

" كل تقصير او اخلال للموثق في التزاماته المهنية او بمناسبةها يعتبر خطأ تأديبي "

وحددت المادة 54 العقوبات التأديبية للموثق وهي:

- الإنذار
- التوبيخ
- التوقيف المؤقت لمدة 6 أشهر
- العزل.

ويتم اخطار المجلس التأديبي من طرف وزير العدل حافظ الاختام او من طرف رئيس الغرفة الوطنية للموثقين.

ينشا مجلس تأديبي على مستوى كل غرفة جهوية وفقا لنص المادة 55.

ينعقد المجلس وجوبا بأغلبية أعضائه ويفصل في الدعوى بجلسة مغلقة بأغلبية الأصوات ويقرر مسبب

✓ اصدار عقوبة العزل لا يتم الا بأغلبية الأعضاء (3/2) أي ثلثي طبقا لنص المادة 57

✓ ضمانات الموثق حسب نص المادة 58:

- حق الاستماع
- استدعائه قبل 15 يوم من التاريخ المحدد لمثوله
- الاطلاع على ملفه التأديبي.

ويبلغ رئيس الغرفة الجهوية للموثقين قرار المجلس التأديبي الى:

✚ وزير العدل

✚ رئيس الغرفة الوطنية للموثقين

✚ الموثق المعني في اجل 15 يوم.

ويحق للأشخاص الثلاثة المذكورين سابقا الطعن امام اللجنة الوطنية للطعن في اجل 30 يوم من تاريخ تبليغ

القرار طبقا لنص المادة 60.

- ويتم الفصل في الدعوى في اجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ التوقيف نص المادة 61.

تتقدم الدعوى بمضي 3 سنوات من يوم ارتكاب الأفعال.

وتنص المادة 63 من ق02/06 " تنشأ لجنة وطنية للطعن تكلف بالفصل في الطعون المقدمة ضد قرارات المجلس التأديبي "

وتحدد تشكيلة اللجنة في المادة 63.

تجتمع اللجنة بناء على استدعاء من رئيسها او بطلب من وزير العدل او بطلب من رئيس الغرفة الوطنية للموثقين

نص المادة 65.

تفصل اللجنة في جلسة سرية بأغلبية الأصوات بقرار مسبب وفي حالة تعادل الأصوات يرجح صوت الرئيس ويتم

اصدار عقوبة العزل بأغلبية الأعضاء (3/2) من أعضاء اللجنة ويتم النطق بالقرار في جلسة علنية نص المادة 66.

تبليغ قرار اللجنة حسب نص المادة 67 يكون برسالة مضمونة مع الاشعار بالاستلام الى:

✓ وزير العدل

✓ رئيس الغرفة الوطنية للموثقين

✓ الموثق المعني

• قرار اللجنة يقبل الطعن امام مجلس الدولة ولا يوقف تنفيذ القرار.

7. المسؤولية الجزائية:

1) مسؤولية الموثق في جريمة التزوير في المحررات الرسمية او العرفية

المواد 214 و215 من ق العقوبات

"معاينة كل ضابط عمومي اثناء تحريره محررات قام بتزييف جوهرها"

"يعاقب بالسجن المؤبد كل من موظف او قائم بوظيفة عمومية ارتكب تزوير في المحررات الرسمية"

2) -مسؤولية الموثق في جريمة اتلاف او اختلاس ممتلكات: المادة 29 من ق 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد

ومكافحته: «الحبس من سنتين الى 10 سنوات وبغرامة من 200.000 دج الى 1000.000 دج.»

3) -مسؤولية الموثق في جريمة افشاء السر المهني: المادة 301 من ق العقوبات " الحبس من شهر الى 6 أشهر

وبغرامة من 200.000 دج الى 100.000 دج."

4) -مسؤولية الموثق في جريمة النصب: المادة 372 من ق العقوبات " الحبس من سنة على الأقل الى 5 سنوات على

الأكثر وبغرامة من 20.000 دج الى 100.000 دج.

طبيعتها:

8. المسؤولية المدنية:

مسؤولية تقصيرية

مسؤولية عقدية

تعتبر مسؤولية تقصيرية للموثق عند الاخلال

تعتبر مسؤولية الموثق مسؤولية عقدية عند اخلال الموثق

بواجب

قانوني ناجم عن اهمال وتقصير الموثق في اداء النشاط التوثيقي

بينود العقد الذي يربطه بعملائه

الجمع بين المسؤولين معا

ناتجة عن طبيعة اعمال الموثق الذاتية من جهة وسكوت القانون المهني والمدني عن النص صراحة عليها من جهة ثانية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قائمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



المستوى: سنة ثانية ماستر

المقياس : المشروع المهني

تخصص: قانون عام

منخص

التنظيم القانوني لمهنة المحضر القضائي

الأستاذ : خميسي زهير

السنة الجامعية: 2020 / 2021

ملخص مهنة محضر قضائي

المحضر القضائي

هو ضابط عمومي يسند له مكتب عمومي يتولى تسييره لحسابه الخاص، ويخضع لرقابة وكيل الجمهورية لدى الجهة المختصة إقليميا.

شروط الإلتحاق بالمهنة

شروط محدد في قانون 03-06
يتم الإلتحاق بالمهنة عن طريق مسابقة تنظمها وزارة العدل بعد استشارة الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين ويشترط في المترشح ما يلي :
التمتع بالجنسية الجزائرية،
حيازة شهادة الليسانس في الحقوق أو ما يعادلها،
بلوغ السن 25 على الأقل،
التمتع بالحقوق المدنية والسياسية،
التمتع بشروط الكفاءة البدنية الضرورية لممارسة المهنة. (المواد من 8 إلى 9)

شروط محددة المرسوم التنفيذي 09-77 المواد من 3 إلى 8

- أن لا يكون قد حكم عليه من أجل جنائية أو جنحة باستثناء الجرائم غير العادية،
 - أن لا يكون ضابطا عموميا وقع عزله أو محاميا شطب اسمه أو عون الدولة عزل بمقتضى إجراء تأديبي نهائي،
- يتابع الناجحون في مسابقة تكون مدتها سنتان (2) قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحضر القضائي. المواد (2،3،4،5). من المرسوم.

حالات المنع (المواد من 21

إلى 24 من قانون 03-06)

- يمنع على المحضر القضائي القيام بأي إجراء لفائدته أو أقاربه، سواء تعلق الأمر بالسندات التنفيذية أو عقود.
 - القيام بأي إجراء ضد المجلس الشعبي المحلي الذي هو عضو فيه.
- يجوز لأصاحب المصلحة في هذه الحالة طلب رد المحضر القضائي بعريضة إلى رئيس المحكمة المختصة الذي يكون أمه نهائيا.

حالات التنافي (المادة 25 من نفس القانون)

- العضوية في البرلمان،
- رئاسة أحد المجالس المنتخبة،
- كل وظيفة عمومية أو ذات تبعية باستثناء التدريس والتكوين طبقا للتنظيم المعمول به.
- كل مهنة حرة أو خاصة.

حقوق وواجبات المحضر القضائي

- 1- حقوق المحضر القضائي:
- الحق في تقاضي الأتعاب،
 - الحق في إنشاء مكتب،
 - الحق في تكوين شركات مهنية أو مكاتب مجتمعة،
 - الحق في الاستعانة بمساعدين،
 - الحق في الحصانة،
 - الحق في الحماية من كل الاعتداءات والإهانات أو استخدام القوة خلال تأدية مهمته.
- (المواد، 2، 3، 7، 15، 19، 37، من القانون 03-06، المادة 10 من المرسوم التنفيذي، 79-09 الذي يحدد أتعاب المحضرين).

- 2- واجبات المحضر القضائي:
- واجب أداء اليمين بالنسبة للمحضر القضائي، وبالنسبة للمساعدين الرئيسيين أمام المحكمة المختصة،
 - واجب أداء مهامه، وتنفيذ أعماله القضائية وغير قضائية،
 - واجب مسك السجلات والأختام، والدفاتر،
 - واجب اكتتاب التأمين،
 - واجب أن يكون مكتبه مفتوح خلال أوقات العمل، واستقبال الزبائن،
 - واجب الحفاظ على الأمانة، خاصة أموال الناس، وتسليم العقود للأطراف المعنية،
 - واجب إشهار التعريفية الرسمية للآتعاب،
 - واجب التقيد بالاختصاص الإقليمي في أداء مهامه،
 - واجب احترام الزملاء والمحافظة على أخلاقيات المهنة،
 - واجب دفع الحقوق والرسوم بمختلف أنواعها للإدارة الضريبية،
- المادة 12، 14، 24، 25، ومن 34 إلى 38 من ق 03-06 والمواد 7، 8، 16، 24 من المرسوم التنفيذي 77-09 والمادة 21 من المرسوم 78-09 والمواد 13، 3 من المرسوم 79-09

مهام المحضر القضائي المادة 12 من ق 06-03

- تبليغ العقود و المحررات والإعلانات القضائية والإشعارات التي ينص عليها القوانين والتنظيمات.
- تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية في كل المجالات ما عدا الجزائي.
- تحصيل كل الديون المستحقة وديا أو قضائيا.
- القيام بمعينات مادية أو استجوابات وتوجيه إنذارات بناء على طلب الخصوم.

هيكل مهنة المحضرين:

- المجلس الأعلى للمحضرين. التشكيلة والمهام والتسيير (المواد من 18 إلى 23 من المرسوم التنفيذي 09-77).
- الغرفة الوطنية للمحضرين. (المواد من 24 إلى 30 من نفس المرسوم).
- الغرفة الجهوية للمحضرين. (المواد من 31 إلى 33 من نفس القانون).

تنظيم المهنة:

- يتولى المجلس الأعلى للمحضرين دراسة كل المسائل ذات الطابع العام بالمهنة.
- تكلف الغرفة الوطنية للمحضرين بتنفيذ كل عمل يهدف إلى ضمان احترام قواعد المهنة وأعرافها.
- تقوم الغرفة الجهوية للمحضرين بمساعدة الغرفة الوطنية في تأدية مهامها.

النظام التأديبي:

1- الأخطاء والعقوبات التأديبية: المادتين 49 و 50 من ق 03-06

§ الأخطاء التأديبية :

- كل تقصير في الالتزامات المهنية أو بمتناسبة تأديتها (المادة 49 من ق 03-06).
- عدم تسليم الأطراف وصلا مفصلا للخدمة يبين مختلف العمليات الحسابية المنصوص عليها في المادة 13 من المرسوم التنفيذي 09-78 الذي يحدد أتعاب المحضر القضائي.
- يمنع على المحضر القضائي أن يحصل على أتعاب غير التي محدد في المرسوم التنفيذي 09-78.
- الأخطاء الجسيمة وهي الإخلال بإحدى حالات التناهي المذكورة في المادة 25 من ق 03-06

§ العقوبات التأديبية: (المادة 50 من ق 03-06).

- الإنذار ،
- التوبيخ،
- التوقيف المؤقت عن ممارسة المهنة لمدة أقصاها ستة (6) أشهر،
- العزل.

2- السلطة التأديبية المختصة

المجلس التأديبي: م 51 من ق 03-06

§ يتكون عل مستوى كل غرفة جهوية من 7 أعضاء من بينهم رئيس الغرفة رئيسا.
§ ينتخب أعضاء الغرفة الجهوية من بينهم الأعضاء السنة الأخرين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

الإجراءات التأديبية:

- 1- إخطار المجلس التأديبي م 52 / 1 من ق 03-06 ،
- 3- إحالة الملف التأديبي م 2/52 من ق نفسه
- 4- انعقاد المجلس التأديبي م 53 من ق نفسه
- 5- تبليغ القرار التنفيذي م 15 من ق نفسه
- 6- الطعن ضد القرار التأديبي م 56 من ق نفسه
- 7- ميعاد الطعن م 2/56 من ق نفسه
2. الخطأ الجسيم م 57 من ق نفسه
3. تقادم الدعوى التأديبية م 58 من نفسه.

3- اللجنة الوطنية للطعن :

- 1- تشكيل اللجنة: م 59، 60 من ق 03-06
- 2- انعقاد اللجنة: م 61، 62 من ق نفسه.
- 3- تبليغ قرارات اللجنة: م 63/1 من نفس القانون
- 4- الطعن في قرارات اللجنة أمام مجلس الدولة م 63/2 القانون نفسه.